

Distr.: General

31 March 2000

Arabic

Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

الوثائق الرسمية



اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٤٥

المعقودة في المقر، نيويورك

يوم الجمعة، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥٠٠

الرئيس: السيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١١١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحراء الأساسية (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, Room: DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١١١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/54/12 و Add.1 و A/54/91 و ٩٨، و ٩٩، و ٢٨٥، و ٤١٤)

١ - السيد يوفانوف (المراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إن القانون الإنساني غالباً ما يتعرض للإهانة، نتيجة استهداف وتشريد السكان المدنيين في حالات الصراع المسلح. ويؤدي تزايد أعمال العنف التي ترتكب ضد المنظمات الإنسانية إلى إعاقة وصول تلك المنظمات إلى ضحايا. وأضاف أن لجنة الصليب الأحمر الدولية تحيط علماً، مع الارتياح، بالمبادرة التي اتخذها مجلس الأمن مؤخراً من أجل توفير حماية أفضل للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة وبتقرير مجلس الأمن عن المسألة الواردة في الوثيقة S/1999/957. والتزاماً من لجنة الصليب الأحمر الدولية بواجبها في تعزيز تطبيق القانون الإنساني الدولي، تقوم بتوجيه نظر أطراف الصراعات بواجبهم فيما يتعلق باحترام وحماية جميع المدنيين.

٢ - واستطرد قائلاً، خلال المؤتمر السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد مؤخراً في جنيف، أعربت لجنة الصليب الأحمر الدولية، وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، واتحادها الدولي عن قلقها العميق بشأن ضحايا التشرد وعزمها على الدفاع عنهم. وقد اعتمد المؤتمر خطة عمل تدعو جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى تفادي اتخاذ تدابير يمكن أن تؤدي إلى تشريد السكان وإلى كفالة احترام الأشخاص المشردين وحمايتهم. ودعت خطة العمل إلى احترام المركز المدني لمخيّمات اللاجئين والمشردين داخلياً، وإلى إعادة المشردين طواعية إلى ديارهم أو إعادة توطينهم طواعية في مكان آخر. كما دعت كل عنصر في لجنة الصليب الأحمر الدولية وحركة الهلال الأحمر إلى تقديم المزيد من الدعم للدول التي توفر الحماية والمساعدة للاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخلياً، وإلى تعزيز التضامن والتفاهم بين تلك الجماعات والمجتمعات المضيفة لها.

٣ - السيد ساليناس (شيلى): عرض مشروع القرار A/C.3/54/L.57، والذي تقر الجمعية العامة بموجبه، على أساس مقرري المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعي ٢٠٧/١٩٩٩ و ٢٠٨/١٩٩٩، زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بمقدار ثلاثة أعضاء يجري انتخابهم في عام ٢٠٠٠. وأوضح أن الدول المقدمة لمشروع القرار - جمهورية كوريا، وشيلى، وكوت ديفوار - ستقدم مرشحيها للشواحر الثلاثة الإضافية. وقال إن كوت ديفوار أدخلت على أراضيها، خلال فترة تزيد عن عشر سنوات، أكثر من ١٢٠ لاجئ، وتمكنت بمساعدة دولية من أن توفر لهم أماكن معيشة نموذجية؛ وعرض أن تقوم كوت ديفوار، بصفتها عضواً في اللجنة، بنقل خبرتها هذه إلى الأعضاء الآخرين.

٤ - قدم جمهورية كوريا فقال إن المساهمات التي قدمتها للبرنامج منذ عام ١٩٩٧ تزيد عن ١٠ أمثال ما قدمته قبل ذلك بخمس سنوات؛ كما بدأت أثناء رئاستها لمجلس الأمن في عام ١٩٩٧ حواراً عن حماية الأشخاص الذين يقدمون المساعدات الإنسانية للاجئين وغيرهم؛ واهتمامها الأصيل بقضايا اللاجئين يجعلها عضواً قيماً في المجلس التنفيذي، أما شيلى، التي عرفت لأكثر من ٢٠٠ سنة بأنها الأرض التي تقدم ملاداً للاجئين من جميع

أنحاء العالم، فقد اضطلعت بأول برنامج لتوطين اللاجئين في إطار اتفاق وقعته من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وإذا انتخبت شيلي عضوا في المجلس التنفيذي، فإنها ستكون في وضع يتيح لها أن تتعاون على نحو أوسع.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحربيات الأساسية (تابع) (A/C.3/54/L.61)**

مشروع القرار A/C.3/54/L.16: القضاء على جميع أشكال التعصب الديني

٥ - **السيدة دافي (أيرلندا):** عرضت مشروع القرار A/C.3/54/L.16، فقالت إن عدم التسامح هو أحد الأسباب الكامنة وراء الصراع داخل الأمم وفيما بينها. ومن الضروري تهيئة الظروف المواتية للتشجيع على زيادة الوئام الاجتماعي والتسامح. ومما يدعو للقلق أن الناس في أجزاء عديدة من العالم يحرمون من حقهم غير القابل للتصرف في حرية الدين والعقيدة. وينبغي أن يكون الناس أحراً حتى في تغيير ديانتهم، إذا أملت عليهم ضمائرهم ذلك. ورغم إحرار بعض التقدم، فإن التعصب ما زال موجوداً ومنتشرًا على نطاق واسع.

٦ - وتكلمت عن التقرير المؤقت للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعنى بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد الوارد في الوثيقة A/54/386، فقالت إن التعصب ليس متصوراً على دولة أو ديانة أو مجموعة أو طائفة دينية بعينها. فالتمييز والتعصب، وبخاصة ضد المرأة، موجود في أنحاء كثيرة من العالم. وهناك حالات متطرفة، يتعرض فيها الناس على نحو منظم للاضطهاد أو التعذيب أو الإعدام دون محاكمة أو لأشكال القسر الأخرى بسبب معتقداتهم الدينية فقط.

٧ - ونبهت إلى حدوث زيادة خطيرة في عدد حالات الاغتيال والاعتداء على أماكن العبادة وتدميرها بداعي التعصب الديني. وقالت إن مما يثير القلق بوجه خاص، أن التمييز ضد الأقليات الدينية آخذ في التزايد، وأن المرأة تتعرض أكثر من غيرها للتمييز القائم على الدين أو التقاليد الدينية. كما تتعرض فئات كثيرة أخرى من الفئات الضعيفة للاضطهاد. ودعت جميع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات لكتالة احترام حقوق جميع الأقليات العرقية والدينية. كما دعتها إلى أن تتعاون تعاوناً تاماً مع المقرر الخاص، وأن تسمح له بإجراء الزيارات الميدانية الازمة لاضطلاعه بالولاية المنوطة به.

٨ - وأوضحت أن التعليم يؤدي دوراً مهماً في مكافحة ومنع التعصب. كما أن العمل الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية حيوى في هذا الصدد؛ فهو يساعد أيضاً في إلقاء الضوء على حالات التعصب والتمييز. وينبغي مراعاة هذه الاعتبارات في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المزمع عقده في عام ٢٠٠١، كما ينبغي أن يشارك المقرر الخاص في العملية التحضيرية للمؤتمر.

٩ - ودعت المجتمع الدولي إلى تحاشي القبول بهذه الأمور وإلى العمل على كفالة قدر أكبر من حرية الدين أو العقيدة، وتشجيع الحوار والسعى إلى تحقيق تعددية حقيقة، تعزز التسامح واختلاف الآراء والمعتقدات. وأعربت في هذا الصدد عنأمل وفدها في أن يعتمد مشروع القرار A/C.3/54/L.16 بتوافق الآراء.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/54/500)

١٠ - السيدة كينغ (الممثل الخاص للأمين العام لشؤون المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة): عرضت تقرير الأمين العام عن الهيكل وأسلوب العمل الجديدين للمعهد (A/54/500) فقالت، إن التقرير يعكس الشواغل التي أثيرت والاقتراحات التي قدمت في الاجتماع المخصص للماهين وللدول الأعضاء المعنية الذي عقد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لمناقشة إعادة تنشيط المعهد وتدبير ما يلزم من تمويل عاجل وعلى الأجل الطويل.

١١ - وقالت إن التقرير يعرض اقتراحاً مبدئياً قابلاً للتطبيق يهدف إلى التوسيع في المعلومات والمعارف والبيانات اللازمة للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وستعتمد المهام الأساسية للمعهد أساساً على التكنولوجيات الجديدة من خلال إنشاء نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بالمنظور الجنسي. وسيكون النظام من موقع واحد على الشبكة العالمية يستجيب في خطوة واحدة ومزود بقاعدة للبيانات وشبكات وقدرة بحثية ومنتديات للمناقشات المباشرة. ومن بين الخدمات التي سيقدمها النظام خدمة في مجال الأنباء المتعلقة بالتوعية بالمنظور الجنسي، و"موقع لعرض الممارسات الجيدة"، ومواد للتعليم من بعد ومعلومات متخصصة عن القضايا المتعلقة بالجنسين. ويمكن أن تستفيد الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات النسائية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية، والأفراد من النساء والرجال من هذا النظام، الذي سيسهل التعليم من بعد ويعزز الاتصالات ويقيم حواراً من خلال مناقشات الأفرقة والمؤتمرات التي تتم من خلال الشبكة العالمية مباشرة.

١٢ - وأضافت أن دراسة الجدوى المقترحة، التي سيستعرضها مجلس الأمناء ولجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تبين الجوانب التقنية مثل هيكل النظام واللغات التي سيعمل بها واحتياجاته المختلفة من الموظفين والمعدات. كما أن التقرير يرد على ما أعرب عنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي من شواغل بشأن الأمور الإدارية الخارجية عن المؤلف والتأخيرات في التعيين. وقالت في هذا الصدد، إنه يجري حالياً استعراض المبالغ التي دفعت للموظفين أثناء وجودهم في بعثات. وستوضع أي أموال متبقية في الصندوق الاستثماري للمعهد بعد إعادة تنشطيه. ودعت إلى تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري لمساعدة المعهد في زيادة مردود ما يتلقاه من أموال وفي أعمال البحث والتدريب المتعلقة بالجنسين. وأوضحت في هذا الصدد، أن المعهد سيحتاج إلى تمويل حتى سنة ٢٠٠٠ على الأقل.

١٣ - السيدة تافارس دي الفاريز (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن الجمهورية الدومينيكية، بصفتها الدولة المضيفة للمعهد، تهتم اهتماماً خاصاً بالزيادة الكبيرة في الكفاءة التي ستنتجم عن الهيكل الجديد وطرق العمل الجديدة. وأعربت عن سعادتها لأن تلك العمليات ستقوم على التكنولوجيات الجديدة وعن اعتقادها أن المركز

التكنولوجي للبلدان الأمريكية والمرفق الحاسوبي الصناعي الذي تنشئه حكومتها حالياً سيكونان قادرین على تقديم الدعم اللازم للمعهد فيما يتعلق بالأسلوب الجديد الذي سيعمل به. وبصفة خاصة، سيقدم المرفق الحاسوبي، تسهيلات لمؤسسات البحث العلمي وللحوسبة المتقدمة ومشاريع تكنولوجيا الاتصالات.

١٤ - واستطردت قائلة، ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن المعهد أسس من أجل زيادة مشاركة المرأة في التنمية وأن مناطق كثيرة ما زالت، حتى ونحن على أعتاب الألفية الثالثة، تفتقر إلى المعايير التكنولوجية التي تتيح للنساء الوصول إلى نظام تشغيلي للمعهد قائم كله على التكنولوجيا. من الضروري إذن للمعهد أن يحافظ أيضاً على ما لديه من طرائق المعلومات التقليدية، حتى وهو يمهد الطريق لاستخدام التكنولوجيات الجديدة في المجالات التي تفتقر إليها. وأعربت عن سعادة الجمهورية الدومينيكية، قبل نام، لإنشاء مقر العمليات الجديدة بها. وقالت إن بلدها يؤيد فكرة إجراء دراسة جدوى مسبقة، وقالت إنها تتصور أن الدراسة ستجرى بالتشاور مع حكومتها، وستشمل، فيما تشمل، تقنيات المرافق الموجودة.

١٥ - السيدة موتروي (المكسيك): أعربت عن موافقتها مع الممثل الخاص للأمين العام بأن إعادة تنشيط المعهد يجب أن تقدم على أساس سليمة، مع إجراء دراسة جدوى مسبقة للتمهيد للعملية. وقالت إن المكسيك تؤيد المعهد لما يؤديه من خدمات في المجال الجنسي للأمم المتحدة وللمنطقة، وأنها أعلنت بالفعل عن تبرعها لعام ٢٠٠٠.

١٦ - السيدة دي آرماس غارسيا (كوبا): أكدت الأهمية التي توليه حكومتها لعمل المعهد، وأشارت إلى أن آخر تقرير عن التنمية البشرية قد بين أن نسبة الوصول إلى شبكة الانترنت في البلدان النامية لا تزيد عن ٢ في المائة ومن ثم فإنها غير متاحة لغالبية النساء في العالم. وبناء على ذلك، فإنه ينبغي عدم إهمال الطرق التقليدية، وإنما ينبغي تعزيزها حتى مع تحول المعهد إلى التكنولوجيات الجديدة، التي لا شك في أنها ستؤدي إلى تحسينات. وتساءلت عن الخطوات التي يجري التخطيط لها لإتاحة الفرصة للنساء في البلدان النامية للاستفادة بهذه التحسينات.

١٧ - السيدة ستاميرس (مدمرة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة): أكدت لممثلة كوبا أن الوصول إلى جميع النساء في العالم يأتي في مقدمة اهتمامات المعهد. وحتى بالطرق التقليدية المتاحة له، فإنه يصل إلى عدد قليل من الأشخاص، وهم الذين يستطيعون القراءة. وينبغي عدم التقليل من أهمية توفر شبكة الانترنت على الصعيد العالمي. فمن المتوقع أن يصل عدد مستخدمي الشبكة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠٠ مليون شخص مقابل ١٤٠ مليون شخص فقط في عام ١٩٩٨. وقالت إن المعهد يبذل كل ما في وسعه لجذب المزيد من النساء - وخصوصاً من البلدان النامية - للمشاركة في التخاطب المفيد عبر الشبكة. وستكون الكيفية التي يتم بها ذلك هي أحد الاعتبارات التي ستتناولها دراسة الجدوى.

١٨ - ويوجد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثلاً، شبكة داخلية في البلدان النامية، ويأمل المعهد استخدام تلك الشبكة الواسعة الانتشار في التواصل مع النساء. كما تقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية حالياً ببحث طرق الوصول إلى النساء باستخدام تكنولوجيا المعلومات. وإحدى المشاكل الكبيرة، في هذا الصدد، هي الانخفاض الشديد لنسبة النساء في البلدان التي توجد بها شبكة الانترنت فعلاً.

ومن ثم فإنه في حالة الموافقة على برنامج نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بالمنظور الجنسي، سيقوم المعهد بنشاط كبير من أجل سد تلك الفجوة في استخدام الشبكة.

١٩ - وفيما يتعلق بالجمهورية الدومينيكية، فهي بلد نام من السهل جداً أن تدخل إليه التكنولوجيات الجديدة. ويوجد لدى الحكومة، مثلاً، استراتيجية تطعيم بشأن إدخال الحواسيب في المدارس، وهي تقوم حالياً بإنشاء مرفق عظيم للاتصالات الحاسوبية، وسيعمل المعهد من جانبه على تشجيع النساء على استخدام ذلك المرفق التكنولوجي.

٢٠ - السيدة كينغ (الممثل الخاص للأمين العام لشؤون المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة): أعربت عن شكرها لجميع الذين تكلموا وللذين عملوا وراء الستار لدعم التغييرات المقترحة، وقالت إن الجميع سيعمل معاً من أجل النهوض بالمرأة في القرن الجديد.

رفعت الجلسة الساعة ١٦٠٥.
